

اضافة لتقرير
المجلس الاقصادى والاجتماعى

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والعشرون
الملحق رقم ٣ ألف (A/7603/Add.1)



الامم المتحدة
نيويورك ، ١٩٧٢

ملاحضة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويجني إيران أحد هذه الرموز الأمانة التي أصدرت
وثائق الأمم المتحدة

الفهرست (أ)

الصفحة

١	الفصل الاول — تقرير اللجنة التحضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني
٣	الفصل الثاني — تقرير مجلس التجارة والانماء
٧	الفصل الثالث — العمل المشترك لتشجيع التصدير
٩	الفصل الرابع — المسائل المالية
٩	الفرع الاول — تقرير صندوق النقد الدولي
١٢	الفرع الثاني — تقارير مجموعة مؤسسات المصرف الدولي
١٦	الفصل الخامس — السياحة
١٦	الفصل السادس — البحر: مخطط شامل لبرنامج موسع وطويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية
٢١	الفصل السابع — مسائل التنسيق
٢١	الفرع الاول — تقرير الاجتماعات المشتركة المستأنفة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية
٢٢	الفرع الثاني — المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية
٢٢	الفرع الثالث — دراسة استعراضية عامة للبرامج والنشاطات التي تضطلع بها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وجميع المؤسسات والوكالات الاخرى المتصلة بمجموعة مؤسسات الامم المتحدة، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان التعاون التقني والميادين المتصلة بذلك
٢٣	الفصل الثامن — المسائل الدستورية والتنظيمية
٢٥	الفرع الاول — اجراءات النظر في التقرير السنوي للمفوض السامي لشئون اللاجئين وتقرير مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة
٢٦	الفرع الثاني — الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١
٢٧	الفرع الثالث — تنقيح الانظمة الداخلية للمجلس وللجان الفنيه

(أ) تتألف هذه الاضافة لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقرير عن اعمال المجلس خلال الجلسات ١٦٣٨ الى ١٦٤٦ (المعقودة بين ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) و١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦) من جلسات دورته السابعة والاربعين المستأنفة، لدى نظاره في عدد من بنود جدول اعمال هذه الدورة المستأنفة نجمت عن قرار او يترتب عليها قرار للجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين .

الفصل الاول

تقرير اللجنة التعضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني*

١ - عرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١)، في دورته السابعة والاربعين المستأنفة، تقرير عنوانه "اعداد مشروع اولى لاستراتيجية انمائية دولية" (٢) قدمته اللجنة التعضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني. وقد وصف التقرير التقدم المحرز، منذ انشاء اللجنة التعضيرية، في اعداد المقومات المختلفة لاستراتيجية انمائية دولية للسبعينات، الا وهي: (أ) اعلان على شكل ديباجة، (ب) تحديد الاهداف، (ج) السياسات التي يرمي الاخذ بها الى تحقيق الاهداف، (د) استعراض وتقييم لكل من الاهداف والسياسات، (هـ) تعبئة الرأي العام. وكان معروضا على المجلس ايضا تقرير اللجنة التعضيرية عن دورتها الرابعة المنعقدة من ٢٦ ايلول (سبتمبر) الى ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ (٣).

٢ - وفي خلال المناقشة لوحظ انه قد احرز بعض التقدم في صياغة مشروع استراتيجية انمائية دولية للسبعينات - وانه قد تم الوصول الى عدة نتائج عملية من شأنها ان تساعد على انجاز المهمة خلال الاشهر القادمة. بيد انه قد اعترف بانه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولذلك ينبغي تشجيع كل من اللجنة التعضيرية ومنظمات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة التي لا بد من مساهمتها لانجاز المهمة.

* يحمل البند ٤٠ من جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة عنوان "عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني: تقرير اللجنة التعضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني".

(١) E/SR.1638.

(٢) A/7699، محال الى المجلس تحت الرمز E/4752.

(٣) A/7525/Add.3، محال الى المجلس تحت الرمز E/4624/Add.2. وكانت تقارير

اللجنة التعضيرية عن دوراتها الاولى والثانية والثالثة (A/7525 و Add.1 و Add.2) قد اعلنت على المجلس تحت الرمز E/4624/Add.1. ونظر فيها المجلس في دورته السابعة والاربعين في تموز (يوليه) - آب (اغسطس) ١٩٦٩.

٣ - زعيم ان الاجتماع بيد * السقف الانعاشي الثاني يجب ان يعتبر مناسبة عامة ولا سيما انه سوف يتراخى مع الذكرى السنوية الخامسة والحشرين لانشاء الايام المشعة ، ولذلك سيحتاج المجلس ، في الوقت المناسب ، الى البعث في أفضل طريقة للاحتفال به . كما ان سيكون على المجلس ان ينظر ، برصفت ذلك جزءا من دوره التمهيدى في المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، في الترتيبات اللازمة لتفصيل النتائج خلال السقف .

٤ - واشير ايضا الى عاندية المهمة المتعلقة بالسقف الانعاشي الثاني . وذكر ان تلك المهمة سوف تتمرقل اذا لم تصال مع عدد الدول في الاضطلاع بها .

٥ - وفي ختام المناقشة ، اذاع المجلس قرارا (الدورة ٤٧) احوال به للجمعية العامة تقرير اللجنة التمهيدية ولغت اهتمام الجمعية العامة الى تطبيقات ولاحداثات المجلس بشأن الموضوع .

الفصل الثاني

تقرير مجلس التجارة والاقتصاد*

٦ - كان معروضا على المجلس (٤) في دورته السابعة والاربعين المستأنفة تقرير مجلس التجارة والاقتصاد لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد، الذي يشمل الفترة الممتدة من ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ الى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ (٥).

٧ - وأعلن الامين العام لمجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد، لدى تقديمه تقرير مجلس التجارة والاقتصاد، أنه يود، دون ان يحاول القيام باستعراض مفصل للحالة الدولية الراهنة في الميادين الداخلة في اختصاص مجموعة المؤتمر، ان يسترعي الانتباه الى ان عصبة البلدان المتنامية في التجارة الدولية واصلت انخفاضها وان الموارد المحوالة من اجل تمويل الاقتصاد متخلفة كثيرا عن عجوم رؤوس الاموال المستهدفة. ويرجع بعض السبب في هذه الحالة غير المرضية الى الصعوبات النقدية وتلك المتعلقة بميزان المدفوعات في بعض البلدان المتنامية والتي توترت الحالة السياسية في اجزاء كثيرة من العالم. وأضاف ان هذا جعل المجلس يواجه صعوبات جمة في محاولاته الرامية الى ملاحقة المهام التي بقيت بدون انجاز عند اختتام الدورة الثانية للمؤتمر وفي التحضير لمساهمة مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد في عقد الامم المتحدة الاقتصادي الثاني؛ غير ان تقدمها مطردا احرز في كثير من المجالات الهامة وهناك تصميم على المثابرة في العمل من اجل انجاز اهداف المنظمة واغراضها.

٨ - واستعرض الامين العام لمجموعة المؤتمر بايجاز عددًا من المسائل التي كان قد درسها مجلس التجارة والاقتصاد واجهته الفرعية. فقال انه لم يتحقق في ميدان السلع الاساسية اي تقدم نحو عقد اتفاق دولي للكاكاو، ولكن المشاورات الواسعة مستمرة بغية الوصول الى اتفاق في عام ١٩٧٠. وتجري، بالتعاون مع المنظمات المعنية، مشاورات مماثلة فيما يتعلق بعدد من السلع الاساسية الاخرى. وقد احرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمسائل التي كان المؤتمر قد أحالها الى الاجهزة الدائمة ومن

* يحمل البند ٣٧ من جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة عنوان

"مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد: تقرير مجلس التجارة والاقتصاد".

(٤) E/SR.1941.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ١٦

(A/7616)، معال الى المجلس بمذكرة الامين العام (E/4749).

بينها مسائل المواد التركيبية والبديلة ، والتنوع ، والمخزونات الاحتياطية . وقد قرر مجلس التجارة والانهاء ، بناء على التوصيات التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالتمويل الاضافي والتابع لمجموعة المؤتمر ، ان يطلب الى المصرف الدولي للانشاء والتعمير النظر في وضع الترتيبات اللازمة للتمويل الاضافي . ورحب الامين العام بالبيان الذي ادلى به في المجلس رئيس المصرف الدولي (٦) والذي قال فيه انه يعتزم ان يطلع الموضوع للمناقشة على اعضاء مجلس ادارة المصرف في اقرب وقت ممكن . وألح الامين العام لمجموعة المؤتمر على القول بان من الضروري جدا انشاء رابطة بين نظام حقوق السحب الخاصة الذي احدث مؤخرا وبين تمويل الانماء .

٦ - وأعرب الامين العام لمجموعة المؤتمر ، في معرض اشارته الى الافضليات التعريفية ، عن امله في ان لا تؤثر التغييرات المدخلة على الجدول الزمني لمنظمة التعاون والانهاء الاقتصاد بين بشأن بحث الموضوع على برنامج الاجتماعات الذي اعتمده مجلس التجارة والانهاء . ولا حظ ايضا انه امكن في دورة المجلس التاسعة اجرا مناقشات ومشاورات هامة جدا ترمي الى تحسين وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

١٠ - ولا حظ الامين العام لمجموعة المؤتمر انه قد احرز في مجال النقل البحري تقدم بطيء ولكنه مضطرب ، وان تأمين التنسيق مع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية يجري بشكل ملائم . وأضاف ان العمل مستمر ايضا في ميدان توسيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين البلدان المتنامية وفقا للاعلان المنسق الذي اعتمد في الدورة الثانية للمؤتمر (٧) . ورغم انه لم يمكن اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بنقل التقنيات ، فقد طلب من الامانة ان تعد دراسة عن العناصر التي يجب ان يتضمنها برنامج اعمال في ذلك الميدان . وقد أولسي ، منذ انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء ، اهتمام متزايد لمسألة اتخاذ تدابير خاصة لمصلحة اقل البلدان المتنامية نموًا ، وقد طلب مجلس التجارة والانهاء مؤخرا اجرا دراسة يمكن اتخاذها أساسا في اتخاذ تدابير عملية .

١١ - وسيرا مع قرار الجمعية العامة باعطاء مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء مركز الوكالة المشاركة والتنفيذية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بذلت خلال السنة الماضية جهود مستمرة لمساعدة البلدان المتنامية في مجالات هامة مثل تشجيع المبادلات التجارية والتكامل الاقتصادي وانهاء المرافئ . ويقوم مركز التجارة الدولية المشترك بين مجموعتي المؤتمر و "فات" نشاطاته التي يتزايد دعم الحكومات الاعضاء لها .

(٦) E/SR.1639 .

(٧) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء ، الدورة الثانية ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.68.II.D.14) ، المرفق الاول الاعلان ٢٣ (الدورة ٢) .

١٢ - وقال الأمين العام لمجموعة المؤتمر ان تقرير لجنة الانماء الدولي (٨) الذي نشر مؤخراً هو مصدر للتشجيع كبير لان هيئة مؤلفة من اشخاص بارزين وبراؤها رجل دولة لامع قد تبنت عدداً من الافكار والمقترحات التي طرحت في الاصل في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء .

١٣ - ولا حظ الأمين العام لمجموعة المؤتمر، لدى انتقاله بالعدديت الى مسألة الاعمال التحضيرية لحلقة الانماء الثاني ، ان من ثمرته قد واجهت صعوبات كثيرة بسبب تشعب واتساع مسؤولياتها في هذا المجال . وقد تبين ان مواقف فئات البلدان متباينة جدا . ومن الضروري العمل بروح واقعية بفعالية الاتفاق على اهداف معددة وعلى وسائل تحقيق هذه الاهداف . وقال ان هذا هو المعيار الذي يسير على هديه رئيس مجلس التجارة والانماء كما يسترشد به هو نفسه في متابعة المشاورات التي طلب المجلس المذكور اجراءها . وقال انه يأمل في ان تتمكن مجموعة المؤتمر من استكمال اعداد مساهمتها في العقد في دورة المجلس التاسعة المجدد استئنافها في شباط (فبراير) ١٩٧٠ .

١٤ - وفي خلال الفترة التي يشملها التقرير، بذلت مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء جهداً لزيادة التعاون والتنسيق مع وكالات واجهزة اسرة الامم المتحدة في المسائل ذات الالهمية المشتركة .

١٥ - وفي المناقشة التي اعقبت ذلك في المجلس شدد عدد من الممثلين على الالهمية الدور الذي تقوم به مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي . وقيل ايضاً انه لا يجب الاستهانة بتعمد المشاكل موضع النظر ، وان المناقشة قد اعززت تقدماً هاماً في مجالات عديدة بالغة الالهمية . كما اشير الى ضرورة اعتماد اجراءات وأساليب عمل ذرائعية لتدبير الحلول للعالات الصعبة ؛ ويجب ان تسود الارادة السياسية نظرة مجموعة المؤتمر للامور كيما يستطيع تحقيق تقدم اكبر واسرع .

١٦ - ورعب عدة اعضاء بقرار مجلس التجارة والانماء دعوة المصرف الدولي الى وضع ترتيبات تمويلية اضافية .

١٧ - وتحدث ممثل احد البلدان المتنامية باسم مجموعة الدول السبع والسبعين فأعرب عن قلقه للصعوبات التي نشأت في داخل منظمة التعاون والانماء الاقتصادي بشأن الالفضليات التصريفية . وأظهر اسفه لتأجيل اجتماع لجنة التجارة التابعة للمنظمة المذكورة ، الذي كان من المقرر ان تبعث فيه المسألة في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ . وقال ان اعضاء مجموعة الدول السبع والسبعين يعتبرون ان تلك التطورات يمكن ان تشكل تهديداً خطيراً لامكانية

(٨) " شركاء في الانماء " ؛ تقرير لجنة الانماء الدولي (نيويورك ، دار بريجر للنشر ،

انتهاه المفاوضات حول الافضليات داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في الوقت المطلوب لانهم يرون ان الاسراع في اعتماد نظام عام للافضليات ، لا يقوم على التمييز ولا على شرط المعاملة بالمثل ، سوف يشكل خطوة هامة في ميدان التجارة والانماء . ويزيد من قلق المجموعة عين تنظر الى تلك التطورات في ضوء العديد من الاتجاهات الاخرى غير الملائمة في مجالي التجارة والصون . ولذلك تود مجموعة الدول السبع والسبعين ان تحت حكومات البلدان المتنامية على ان تبذل جهودها لتذليل الصعوبات الراهنة ضمن منظمة التعاون والانماء الدوليين كيما يصبح في الامكان التقييد بالجدول الزمني الذي وافق عليه مجلس التجارة والانماء ، وبالتالي لتأمين الوصول الى اتفاق في واحد من أهم عناصر الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تحاول الامم المتحدة ان تضعها .

١٨ - وأعلن ممثل بلد نام ندى اقتصاد سوقي ان الذي دفع الى تأجيل اجتماع منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين هو رغبة الكثير من الحكومات الاعضاء فيها ان تنتظر البيان السياسي الذي سيدلي به رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) والذي يتوقع ان يعالج ، فيما يعالج ، مسألة الافضليات . وقد الممثل المذكور تأكيدات بان حكومته تنوى التقييد بالجدول الزمني الذي اعتمده مجلس التجارة والانماء . وقد ادلى عدد من الاعضاء الآخرين ببيانات مماثلة حول المسألة .

١٩ - وفيما يتعلق بالبيان الذي ادلى به بالنيابة عن مجموعة الدول السبع والسبعين ، اعلن بعد ذلك ، ممثل آخر لبلد ندى اقتصاد سوقي ، عضو في السوق المشتركة الاوروبية ، انه مع ممثلي الدول الاخرى الاعضاء في السوق ، وانه مخول باعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بان مجلس وزراء السوق قد قرر ، في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، ان تقدم منظمته الى مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وثائق موضوعية بشأن الافضليات التعريفية . ورحب ممثل مجموعة الدول السبع والسبعين بالبيان المذكور وقال انه سينقله الى المجموعة .

٢٠ - وفي خلال المناقشة جرى التنويه ايضا بان مجموعة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء قد قدمت خدمة كبيرة للتعاون الاقتصادي الدولي باعتمادها مبادئ تعكس العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية التي تساعد على الانماء .

٢١ - وفي ختام المناقشة اعاد المجلس ، بالقرار ١٤٦٣ (الدورة ٤٧) ، التقرير السنوي لمجلس التجارة والانماء الى الجمعية العام ولفت نظرها الى تعليقاته وملاحظاته على الموضوع .

الفصل الثالث

العمل المشترك لتشجيع التصدير

٢٢ - كان معروضا على المجلس في دورته السابعة والاربعين المستأنفة (٩) تقرير عن جهود الامم المتحدة لتشجيع الصادرات (E/4714) اعده الامين العام عملا بقرار المجلس ١٣٦٢ (الدورة ٤٥) . وكان التقرير، وفقا للفقرة ٣ من ذلك القرار، قد قدم الى مجلس التجارة والائتماء في دورته التاسعة . وقد ادرجت تعليقات وملاحظات المجلس المذكور على الموضوع في النبذات ١٨٩ - ٢١٠ والمرفق الاول للقرار ٥٩ (الدورة ٦) من تقريره (١٠) .

٢٣ - وفي اثناء المناقشة أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للبادرة التي اتخذت في اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ان وضع هذا الاجتماع، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، برنامج الامم المتحدة لتشجيع التصدير . وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لكون ممارسة تنسيق البرنامج ستواصل عن طريق اجتماعات الامناء التنفيذيين . وأشار عدة ممثلين الى ان للجان الاقتصادية الاقليمية دورا هاما ينبغي ان تقوم به في تشجيع التصدير من البلدان المتنامية .

٢٤ - وقد اتفق رأى المجلس على ان التقرير الذي اعده الامين العام (E/4714) يوفّر معلومات قيمة عن الجهود التي اضطلعت بها كافة المنظمات والوكالات المشتركة في برنامج الامم المتحدة لتشجيع التصدير، وعلى انه بالغ الدلالة في نظر المجلس، الذي يحمل مسؤولية التنسيق المركزية فيما يتصل بهذا البرنامج .

٢٥ - وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية بذل الجهود لتشجيع الصادرات على الصعيد الاقليمي، ورأوا ان من الضروري مضاعفة تنسيق هذه الجهود بين الاجهزة المركزية والاقليمية . وأعربوا عن اعتقادهم بان مركز التجارة الدولية المشترك بين مجموعتي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتماء والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، الذي يعمل بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية والمنظمات الاخرى في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة يجب ان يمثل مركزا لمجمل برامج مساعدة البلدان المتنامية في جهودها للنهوض بصادراتها . وفي هذا الصدد أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لانشاء المركز الاقليمي لتشجيع التجارة في اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى، وللخطط

(٩) E/SR.1642

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ١٦

(A/7616) الذي احيل الى المجلس بمذكرة للامين العام (E/4749) .

الرامية لإنشاء مركز مماثل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأعربوا عن الأمل في أن يتبع ذلك إنشاء هيئات مماثلة في مناطق أخرى . وأشار بعض الممثلين إلى أن الحاجة تدعو إلى زيادة إيضاح الدور الذي تقوم به الهيئات المشتركة ، مثل منظمة الأمم المتحدة للأنماء الصناعي ، في علاقتها بمركز التجارة الدولية وكذلك بالمشاركين الآخرين في البرنامج .

٢٦ - ونظرا إلى الطابع الموضوعي للتقرير ، أعرب عدة ممثلين عن شكهم في أن يستطيع المجلس إيلاء اهتماما كافيا في دوراته المستأنفة ، واقترحوا أن تعرض التقارير المقبلة على المجلس في دوراته الصيفية ، التي يجري فيها عادة بحث المسائل الموضوعية في الميدان الاقتصادي . وارتأى عدد من الممثلين أنه ، نظرا إلى أنه ينبغي على المجلس أن يقوم بمهمة التنسيق العام في ميدان تشجيع الصادرات ، وفقا لقراره ١٣٦٢ (الدورة ٤٥) ، فإن تقارير الأمين العام المقبلة عن ذلك الموضوع يحسن أن تدرس من قبل لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق التابعة للمجلس كليهما . والتمس المجلس من الأمين العام أن يقترح أنسب وقت للنظر في التقارير المقبلة عن الموضوع في ضوء تعليقاته حول المسألة .

٢٧ - وأشار أحد الأعضاء إلى أن آراء البلدان السكندرية في تقرير الأمين العام قد عرضت في الدورة التاسعة لمجلس التجارة والآن كما أوضح ذلك تقريره (١١) . وأعرب عضو آخر موافقته على هيكل التقرير عن جهود الأمم المتحدة لتشجيع التصدير (E/4714) وعن طريقته في عرض الوقائع ، ولكنه في الوقت نفسه أعرب عن أمله في أن يجد في التقارير المقبلة معلومات أكثر عن البرامج القادمة للوكالات المشتركة فيما يتعلق بتشجيع التصدير .

٢٨ - وقد أحاط المجلس علما ، في قراره ١٤٦٤ (الدورة ٤٧) ، بتقرير الأمين العام عن جهود الأمم المتحدة لتشجيع التصدير والتمس منه أن يوافيه بتقرير عن الموضوع مرة كل سنتين .

(١١) المرجع السابق ، النبذة ٢٠٥ .

الفصل الرابع المسائل المالية

- ٠ -

الفرع الاول

تقرير صندوق النقد الدولي

٢٩ - لاحظ المدير العام لصندوق النقد الدولي ، حين تقديمه (١٢) تقرير الصندوق السنوي عن السنة المالية ١٩٦٨/٦٦ (١٣) في الدورة السابعة والاربعين المستأنفة ، ان انتعاش النشاط الاقتصادي ، الذي بدأ في البلدان الصناعية في منتصف عام ١٩٦٧ قد استمر الى السنة الجارية ، وان كان قد لوحظ مؤخرا بعض التراجع في معدل النمو العام . وقال ان ذلك كان حافزا قويا لتجارة السلع الاولية ، وبوجه عام للتجارة الدولية ، التي ارتفع حجمها بسرعة لا سابقة لها . وكان يمكن لهذه التطورات ان تلقى ترحيبا كبيرا لو لم تشوهها امارات اختلال داخلي وخارجي ظهرت في بعض البلدان الصناعية الرئيسية . والضغوط التضخمية تزداد وقد عمّت سائر انحاء العالم المصنع . وقد زاد من شدتها التأخر في اتخاذ التدابير العلاجية الضرورية . ونتيجة لذلك ازادت سوق الائتمان الدولية ضيقا وحدث ارتفاع عام في معدلات الفائدة .

٣٠ - وقد ادى انتشار المؤثرات التضخمية بين البلدان الى صعوبات في موازين مدفوعاتها شديدة ومستمرة في كثير من الاعيان . واستمرت اسواق القطع تعاني موجات متكررة من المضاربة الواسعة النطاق . وقد امكن اعتواء هذه الاضطرابات بفضل التعاون المالي بين الدول المعنية وبالسحوبات من الصندوق . بيد أن المعترف به الآن ان من الواجب بذل جهود أكبر كثيرا ، على أساس تعاوني ، لمكافحة الاسباب الكامنة وراء الاختلال والتي تشجع هذه المضاربة . وقد ظهرت دلائل تحسن نتيجة للتدابير التصحيحية التي اتخذتها جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، ومن المأمول ان يؤدي الاستمرار في اتباع سياسات ملائمة فسي ادارة الطلب والتقدم نحو تحقيق تنسيق افضل بين الاهداف الاقتصادية في البلدان الصناعية الى المحافظة في المستقبل على استقرار النظام النقدي الدولي .

(١٢) E/SR.1643 .

(١٣) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي للمديرين التنفيذيين للسنة المالية المنتهية

في ٣٠ نيسان (ابريل) ، ١٩٦٦ (واشنطن) .

٣١ - ونظرا الى ضرورة النمو السليم للتجارة والمدفوعات الدولية وافق مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي عام ١٩٦٩، على اقتراح تنشيط نظام حقوق السحب الخاصة . ومن المقرر أن تخصص حقوق السحب بين جميع الاعضاء المشتركين على اساس انصبتهم في الصندوق خلال فترة أساسية اولى مدتها ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ . وسوف تحدد الحصص مرة كل سنة ويبلغ مجموعها نحو ٩٥٠٠ مليون دولار . وسوف يسهل توفير السيولة الدولية عن طريق توزيع حقوق السحب الخاصة عملية التصحيح ، ولكنها لن تلغي الحاجة الى اتباع سياسات قومية ملائمة في ادارة الطلب .

٣٢ - هذا ويوفر الصندوق سيولة مشروطة بتقدمه مساعدة مؤقتة للبلدان التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها . ومن المتفق عليه بوجه عام انه ينبغي المحافظة على شيء من التوازن بين تقدم هذه السيولة المشروطة وتقدم السيولة غير المشروطة . وفي الاجتماع الاخير للصندوق ، اعترف المحافظون بضرورة زيادة حصص الصندوق وزيادة ملموسة وطلبوا من المدراء التنفيذيين الاضطلاع باعادة النظر الخمسية الخامسة في الحصص . فاذا زيد حجم الحصص فيعزز ذلك دور الصندوق في تسهيل اجراء التصحيحات اللازمة لموازن المدفوعات المختلفة . وقد كان التأييد واسعا للرأي القائل بانه ينبغي ، لدى تصحيح حصص الصندوق ، الحرص على صيانة مصالح البلدان المتنامية .

٣٣ - وفي مجال تثبيت اسعار السلع الاساسية ، كان الصندوق قد أحدث في عام ١٩٦٣ نظاما تمويليا تعويضا خاصا . وقد اكثرت الدول الاعضاء المنتجة للمواد الاولية من الافادة من هذه الوسيلة الاضافية التي جرى توسيعها في عام ١٩٦٦ والمستقلة عن الامكانية المتاحة للاعضاء للسحب من موارد الصندوق بموجب سياسة الشرائح العادية ؛ ويبلغ مجموع المبالغ المسحوبة في اطار هذا النظام والتي لاتزال غير مسددة ٣٨٤ مليون دولار . ومنذ عهد أقرب أجريت ، بناء على طلب المحافظين دراسة لمشكلة تثبيت اسعار المنتجات الاولية . وبناء على هذه الدراسة قرر المدبرون التنفيذيون انشاء وسيلة جديدة لمساعدة البلدان الاعضاء التي تعاني صعوبات في موازين مدفوعاتها على تمويل المخزونات الاحتياطية وذلك بموجب اتفاقيات سلعية تراعى فيها معايير معينة ، فأصبح من الممكن السحب من الصندوق بقصد تمويل المخزون الاحتياطي في حدود مبالغ تعادل ٥٠ في المائة من الحصص ، مادام مجموع المسحوبات ، بالاضافة الى اية مسحوبات بموجب النظام التعويضي لتمويل تقلبات التصدير تكون غير مسددة في اي وقت معين لا يتجاوز حد أقصى للفئتين معا قدره ٧٥ في المائة من الحصص .

٣٤ - وانتقل المدير العام الى مسألة تحقيق انماء البلدان ذات الدخل المنخفض انمعا سريعا ومتصلا ، فأشار الى ان العون الاجنبي لم يقتصر على عدم النمو بالقياس الى دخل البلدان المتقدم . النمو بل حدث ايضا ترد في نوعيته بسبب شيوع العمل بأسلوب العون المشروط . وقال ان كلفة الائتمان الخارجي قد ارتفعت بينما اصبح المتاح منه يزداد ندرة ، وذلك اما بسبب التقييدات

الرسمية أو بسبب توفر فرص ربح أكبر في مجالات أخرى . وقد شكل ارتفاع معدل النشاط مؤخرا في البلدان المتقدمة النمو حافزا للتصدير من البلدان المتنامية ولكن فرص الاستفادة من ذلك كان يمكن ان تزداد كثيرا لو ان البلدان النامية افسحت مجالا اوسع في اسواقها لتلك الصادرات . ولذلك فان من المهم للغاية ان تسأخذ البلدان الصناعية بسياسات من شأنها السيطرة على التضخم وسيطرة فعلية . فباتباع مثل هذه السياسات ، وبفضل الترتيبات الجديدة التي اتخذها الصندوق لتحقيق نمو كاف للسيولة الدولية ، لن يبقى هناك اى سبيل للتذرع بميزان المدفوعات تبريرا للتقصير عن توسيع العون الانمائي او عن اتاحة مزيد من الحرية في مجال التجارة والمدفوعات . ومما يدعو الى التشجيع ان نرى ان البلدان المتنامية تولي اهتماما متزايدا للبرمجة المالية الواقعية من أجل تأمين بقاء الطلب على الموارد الفعلية متوازنا تقريبا مع المتوفر منها . ففي السنوات الاخيرة كانت صعوبات ميزان المدفوعات تعيق في بعض الاعيان عن بلوغ أهداف الانماء . وكان من الممكن احيانا ان نعزو تلك الصعوبات الى سمات النهج المتبع في التصنيع . ذلك ان كثيرا من البلدان سلكت الى تأمين انمائها الاقتصادي طريق انتاج بدائل عن المستوردات في ظل حماية التدابير التقييدية . وكان وجود السوق الداخلية ، وكذلك ما يتراءى من امكان توفير القطع الاجنبي عن طريق تخفيض الاستيراد ، حافزا قويا للتركيز على انتاج بدائل المستوردات . بيد أن المغالاة في التركيز على استبدال المستوردات أدت في حالات كثيرة الى اساءة اختيار وجوه استخدام الموارد وأسفرت عن نتائج معاكسة ؛ فقد واصل الاحتياج الى الاستيراد ازدياده بينما كانت القدرة على الاستيراد - وهي عامل اساسي في النمو الاقتصادي - تتلاشى نظرا الى عدم توفير عوازل كافية لقطاع التصدير . ويتزايد الآن الوعي لمحدودية الفائدة التي يحققها الانماء الصناعي الموجه الى الداخل ، ولكون سياسة التصنيع السليمة هي تلك التي تسند الى قواعد عرضة للاستفادة كليا من فرص التبادل التجاري المجزى من العالم الخارجي . وفي هذا الضوء ينبغي ان تفهم الأهمية التي يعلقها الصندوق على اتباع سياسات واقعية لاسعار الصرف ، ان معدل الصرف الذي يحافظ عليه دون اللجوء الى تقييدات لا مبرر لها يشكل أفضل صلة بين نمو الاقتصاد القومي ونمو الاقتصاد العالمي بوجه عام .

٣٥ - وفي المناقشة اللاحقة (١٤) هنا جميع الممثلين الذين تكلموا المدير العام على طريقة عرضه للتقرير وأثنوا على اداء الصندوق خلال السنة المستعرضة . ورحب عدد من ممثلي البلدان المتنامية بانشاء حقوق السحب الخاصة بوصف ذلك خطوة كبرى نحو تعزيز نظام النقد الدولي ، ولكنهم أسفوا لعدم وجود صلة بين تلك الحقوق وتقديم التمويل الانمائي . وأعرب بعضهم عن سرورهم للبيانات التي ادلى بها ممثلو البلدان المتقدمة النمو والمعلنة انشاء حقوق السحب الخاصة ، بزيادة للسيولة الدولية ، يمكن ان يساعد على زيادة المساعدات الانمائية . وفيما يتعلق بحصص الصندوق ،

قال احد الممثلين ان تحديد الحصص النسبية للبلدان المتقدمة النمو والمتنامية لا يمكن ان يعتمد على اى معيار وحيد او بسيط بل يجب ان يراعي حاجة كل بلد وقدرته على المساهمة . واعترض ممثل آخر على فكرة توزيع دخل الصندوق الصافي على الدول الاعضاء نظرا لان المستفيدين الرئيسيين هم البلدان المتقدمة النمو، وأضاف انه قد يكون من الأنسب وضع هذا الدخل تحت تصرف منظمات دولية مثل المؤسسة الانمائية الدولية .

٣٦ - وفي ختام المناقشة قال المدير العام ان الصندوق يعلق اكبر الاهمية على الآراء التي أبدتها اعضاء المجلس . ولا حظ ان مهمة الصندوق ليست تقديم التمويل الانمائي مباشرة بل المساعدة على خلق الاسس اللازمة لتأمين فعالية تنفيذ البرامج الانمائية . ورحب بالارتياح العام الذى ابداه اعضاء المجلس لانشاء حقوق السحب الخاصة . وفي هذا الصدد اشار الى انه خلال مناقشات الصندوق التي سبقت انشاء حقوق السحب الخاصة اعربت بلدان كثيرة عن رأيها بأنه يجب معالجة السيولة الدولية ومشكلة العون الانمائي كل منهما على عدة . بيد أنه أكد على ان تنشيط حقوق السحب الخاصة سوف يجعل من الصعب على البلدان المتبرعة ان تتخذ صعوبات موازين مدفوعاتها ذريعة لعدم تزويد البلدان المتنامية بالمساعدة التي تحتاجها . وأضاف ان اعادة النظر المقلية في العرص سوف تعتمد على عوامل مختلفة تشمل الدخل القومي ، والاحتياطي ، والتجارة الخارجية ، وتقلبات الصادرات ، وبالتالي لن يكون في غير مصلحة البلدان المتنامية . وفيما يتعلق بنظام الصندوق الجديد لتمويل المخزونات الاحتياطية ، نبه الى ان موارد الصندوق ، بحكم كونها ذات صفة نقدية ، لا يمكن ان تجمد لاجل طويل .

٣٧ - وقد أعاط المجلس علما مع التقدير، في قراره ١٤٦٥ (الدورة ٤٧) بتقرير الصندوق .

الفرع الثاني

تقارير مجموعة مؤسسات المصرف الدولي

٣٨ - لاحظ رئيس مجموعة مؤسسات المصرف الدولي ، حين تقديمه التقريرين السنويين للمصرف الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية والتقرير السنوى للمؤسسة المالية الدولية (١٥) في الدورة السابعة والاربعين المستأنفة (١٦) ، ان المجموعة زادت تمويلها للمشاريع الانمائية خلال السنة المالية ١٩٦٨/٦٩ بنسبة ٨٧ في المائة ، كما زادت اقتراضها في أسواق رؤوس الاموال الدولية بنسبة ٥٥ في المائة ، بالمقارنة مع السنة المالية السابقة . وشدد على ان المجموعة ليست مجرد مقرض للانماء بوجه عام بل هي تقدم القروض لمشاريع وبرامج معددة جدا وذات اولوية عالية

(١٥) المصرف الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية ، التقرير السنوى ، ١٩٦٦ (واشنطن) ؛ المؤسسة المالية الدولية ، التقرير السنوى ، ١٩٦٩ (واشنطن) . وقد عرضت خلاصات التقرير على المجلس تحت الرمز E/4746 .

(١٦) E/SR.1639

تدخل ضمن استراتيجية عامة • وأضاف ان المجموعة ، كما اشار الى ذلك في بيانه امام المجلس في عام ١٩٦٨ (١٧) اولت مزيدا من الاهتمام لافريقيا وامريكا اللاتينية . فقد ازدادت القروض للبلدان الافريقية اثناء السنة المستعرضة بعوالي ١٥٠ في المائة ، والعمليات التي تقوم بها المجموعة في امريكا اللاتينية تتزايد بسرعة بغية بلوغ الهدف المحدد وهو زيادتها الى أكثر من الضعف في عام ١٩٧٣ •

٣٦ - وقال ان المجموعة شددت كثيرا على ثلاثة قطاعات هي : السكان ، والزراعة ، والتعليم ، فقد انشئت دائرة لمشاريع السكان ضمن المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، مستعدة لتقديم المشورة التقنية ، ولتمويل حيثما يكون ممكنا ، لمساعدة البلدان المتنامية في حل مشاكلها السكانية . وقد تضاعف عدد القروض الزراعية التي قدمتها المجموعة خلال السنة ، ومن المأمول ان يتمكن المصرف الدولي للانشاء والتعمير في المستقبل من مشاركة الاعضاء الاخرين في اسرة الامم المتحدة ، ومنظمات المساعدة الثنائية الطرف المختصة ، والمجموعات الخاصة ، في تشجيع البحث الزراعي الهادف لتطبيق اساليب جديدة • وقد ازداد اقراض المجموعة لاغراض التعليم الى ثلاثة أمثاله خلال الفترة نفسها ؛ وفي المستقبل ستتعمل جهود المصرف في مجال التعليم عن الانشاء المادي ، وسوف تزيد تركيزها على ادارة المدارس وتدريب المعلمين ووضع المناهج ، وتقنيات التعليم المحددة والتخطيط التعليمي طويل الاجل والمرتبطة مباشرة بالانماء الاستراتيجي للاقتصاد في مجموعته •

٤٠ - وتعتزم مجموعة مؤسسات المصرف الدولي ان تولي اهتماما متزايدا لمشاكل البطالة والتضخيم والتصنيع • ولكن كان المصرف لا يستطيع القضاء على البطالة في البلدان المتنامية فهو يعتمزم التوصل الى تفهم افضل واحفل بالروح العملية لدينامية البطالة وللتدابير الاكثر ملاءمة للتخفيف من آثارها في بيئة اقتصادية معينة ، وسوف يضع مشورته تحت تصرف جميع البلدان الاعضاء التي تطلب ذلك • أما مشاكل التضخيم فتقتضي وضع استراتيجية قومية شاملة ومتكاملة لانماء الريف والحضر ، معا ، تجمع في كل واحد بين التخطيط السكاني والتخصص الاقليمي والنمو الصناعي ، وتؤكد على السياسات الاقتصادية التي تتيح الحصول على الدخل القومي الا مثل وتوزيعه بشكل اعدل • وفيما يتعلق بالتصنيع تعتاج البلدان المتنامية الى وضع سياسات قومية يستهدف منها جعل هيكلها الصناعي القائم أكثر اتجاها نحو التصدير والسماح لقوى التنافس بان تشهد فعاليتها • وفي مقابل ذلك تقع على عاتق البلدان المتقدمة تقنيا مسؤولية الغاء قيود الاستيراد على المواد المصنوعة التي يستطيع العالم الناهض ان ينجح في توفيرها • وفي خلال السنتين الماضيتين ضاعفت المجموعة مستوى قروضها للمصارف الانمائية ، وفي السنة المالية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ كادت المؤسسة المالية الدولية ان تضاعف استثماراتها ، الامر الذي حفز الى اجتذاب استثمارات تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار في القطاعات الخاصة لستة عشر بلدا • ومن المقرر انشاء دائرة للمشاريع الصناعية في نطاق المصرف الدولي

للانشاء والتعمير يكون غرضها توسيع القروض التي تقدمها المجموعة في المجال الصناعي وتقديم توصيات عملية الى البلدان المتنامية عن أفضل طريقة تستطيع بها ان تعجل نموها الصناعي .

٤١ - وأعرب رئيس مجموعة مؤسسات المصرف الدولي عن امله في ان تتعاون جميع البلدان التي تساهم في تمويل المؤسسة الانمائية الدولية للأسراع ببدء المفاوضات من أجل اعادة تكوين موارد المؤسسة للمرة الثالثة بحيث يمكن ان تعترض على المدبرين التنفيذيين للمؤسسة الانمائية الدولية مقترحات معدة لاعداد التكوين، تكون قد وافقت عليها جميع الحكومات المساهمة ، في مجموعة لا يتجاوز ٣٠ عزيزان (يونيه) ١٩٧٠ .

٤٢ - وقال ان مجموعة مؤسسات المصرف الدولي تتعاون بحسب الاقتضاء ، في جميع نشاطاتها، مع الاعضاء الاخرين في اسرة الامم المتحدة ، وان هذا التعاون سوف يتوسع ويقوى في المستقبل . ولكي يزيد المصرف الدولي للانشاء والتعمير مساهمته في الجهود الانمائية التي تبذلها اسرة الامم المتحدة ينتوى توسيع برنامج التقارير الاقتصادية التي يضعها عن البلدان والتي تشكل مصدرا حيا يا غنيا بالمعلومات الانمائية الاختصاصية الدقيقة . وبدءا من عام ١٩٧٠ ، وبصورة منتظمة ، سوف ترسل بعثة سنوية الى كل من البلدان المتنامية الرئيسية لكي تضع تقريرا عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي وعن الاحتمالات المقبلة .

٤٣ - وختاما قام رئيس مجموعة المصرف الدولي بلفت النظر بوجه خاص الى تقرير لجنة بيرسون (١٨) وحث جميع اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع وكالات الامم المتحدة ان تناقشه على أكمل وجه ممكن وان تعتمد بدون تأخير الى تنفيذ ما تقرره من توصيات اللجنة .

٤٤ - وفي المناقشة (١٩) التي تلت ذلك ، هنا جميع الممثلين الذين تحدثوا مجموعة مؤسسات المصرف الدولي للانجازات التي حققتها واثنوا علي خططها فيما يتعلق بالمستقبل . وأعرب خطباء عد يدون عن قلقهم لزيادة معدل الفائدة التي يتقاضاها المصرف . وفي هذا الصدد رأى اثنان من الممثلين انه سوف يكون من المرغوب فيه انشاء صندوق دعم للتخفيف من عبء معدل الفائدة المرتفعة المفروضة على البلدان المتنامية . وأعرب ممثلان آخران عن رأيهما في انه ينبغي على المصرف الدولي للانشاء والتعمير اتخاذ تدابير فورية من اجل تمويل او اعادة تمويل ائتمانات التصدير التي تمنحها البلدان المتنامية . وقال ممثل آخر انه ينبغي للمؤسسة المالية الدولية ان تكون اكثر فعالية

(١٨) "شركاء في الانماء : تقرير لجنة الانماء الدولي" (نيويورك ، دار بريدجر للنشر ،

١٩٦٦) .

(١٩) E/SR.1639 ، 1640 .

فيما يتحقق بتدوير وصفاغة المشاركون الانمائية في البلدان المتنامية .

٤٥ - وفي نهاية المناقشة قال الرئيسرات يربح بها الحرب عند الاعتراف من اجتماع كبير بتقرير لجنة بيرسون ، وأنها ان وسعة تدوير المصرف الدولي للانشاء والتسيير بشؤون اعضاء المجلس فلهذا لزيادة معدل القاعدة التي يتناهاها المصرف وينتوون تخفيض قيمة المعدل عند اول فرصة تستج .

٤٦ - وأعمال المجلس عنها مع التقرير في القرار ١٤٦٤ (الدورة ٤٧) ، متقارير مجموعة مؤسسات المصرف الدولي .

الفصل الخامس

السياحة*

٤٧ - عرض على المجلس (٢٠) في دورته السابعة والاربعين المستأنفة تقرير الامين العام عن المسائل الدستورية والتنظيمية والمالية التي تترتب على انشاء منظمة حكومية دولية للسياحة (E/4750) كان المجلس قد طلب انشاءها في قراره ١٤٤٦ (الدورة ٤٧) ، بالاضافة الى الوثائق التي كانت معروضة عليه في دورته السابعة والاربعين والتي تتألف من استعراض لبرامج ونشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة الرامية الى انماء السياحة (E/4653 و Add.1-4) وتقرير عن الحلقة الدراسية الاقليمية للامم المتحدة عن انماء السياحة (E/4615) ، وهي الوثائق التي قررا ان ذلك ان يبرجي مواصلة النظر فيها الى دورته السابعة والاربعين المستأنفة .

٤٨ - وقد عرض تقرير الامين العام (E/4750) ثلاثة اساليب دستورية يمكن الاخذ بها لانشاء منظمة حكومية دولية للسياحة : الاول ايجاد منظمة حكومية دولية للسياحة عن طريق عقد اتفاقية ، والثاني انشاء منظمة حكومية دولية للسياحة بقرار من اعد اجهزة الامم المتحدة ، والثالث تحويل الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية الى منظمة دولية ذات طابع دولي حكومي وذلك بتعديل نظامها الاساسي . وبحث التقرير ايضا في المسائل التنظيمية التي تترتب على انشاء مثل هذه المنظمة من حيث العضوية والبنية والتصويت ، وكذلك في الآثار المالية له والتي اقتصر البحث فيها على وصف الممارسات الماضية والاجراءات المختلفة التي اتبعت حتى الآن فيما يتعلق ببعض الاجهزة الفرعية للامم المتحدة .

٤٩ - كذلك كانت معروضة على المجلس ايضا مذكرة من الامين العام (E/4750/Add.1) أعالته نهر قرار اتخذته الجمعية العامة للاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية في دورتها الحادية عشرة والعشرين التي انعقدت في ديلن من تشرين الاول (اكتوبر) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ للبحث موضوع تكييف الاتحاد المذكور مع مسؤولياته العالية والمستقبلية . وكان مما جاء في هذا القرار أن أكدت الجمعية العامة للاتحاد من جديد تصميمها على انشاء منظمة سياحية ذات طابع حكومي

* يعمل البند ٦٧ من جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة عنوان :
" انماء السياحة " .

(٢٠) E/SR.1649 .

دولي في أسرع وقت ممكن؛ واعترفت بان الاجراء الذي اشار اليه المؤتمر الحكومي الدولي للسياحة في صوفيا (E/4653/Add11) لا يعتبر بالضرورة الوسيلة الوعيدة لانشاء افضل منظمة للسياحة العالمية؛ ووافقت، بشرط ان تتعاون في ذلك الحكومات المعنية، على النظر في اعتماد اجراء بديل توصي به الامم المتحدة. وتبعاً لذلك حثت المجلس على ان يوصي الجمعية العامة باعتماد قرار يدعو الدول التي تنتسب لمنظماتها السياحية الرسمية القومية الى عضوية الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية ان تقر وتعتمد مثل هذا الاجراء الجديد وان تعطي التعليمات والصلاحيات الضرورية لذلك لممثليها في الاتحاد المذكور؛ وطلبت الى رئيس الاتحاد ان يعهد الى فريق عامل بمهمة وضع مسودة نظام اساسي منقح من شأنه ان يعطي المنظمة طابعا حكوميا دوليا؛ واعلنت ان من الضروري انشاء روابط تنفيذية بين الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية في وضعه الجديد وبين الامم المتحدة عن طريق اتفاق رسمي؛ وطلبت الى الامين العام للاتحاد اجراء المشاورات الضرورية مع السلطات المختصة في الامم المتحدة بغية ارساء الاسس لمشروع الاتفاق المذكور.

٥٠ - وقد تركز النقاش الذي دار في المجلس، بصورة رئيسية، على تحويل الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية الى منظمة حكومية دولية عن طريق اعادة النظر في نظامه الاساسي، وعلى اساليب التعاون والتشاور بين الاتحاد في وضعه الجديد وبين منظمات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة المعنية بالسياحة.

٥١ - وشدد ممثلون عد يدون على أهمية السياحة للانماء الاقتصادي والاجتماعي لبعض البلدان المتنامية وعلى الدور الذي تستطيع السياحة ان تقوم به في خدمة التفاهم والتعاون الدوليين.

٥٢ - ورغم اعتراف الاعضاء بكفاية الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية في ميدان السياحة، ظلوا مدركين لاهمية النشاطات التي تقوم بها في هذا الميدان منظمات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة. وقد اقترح ان يدرس الامين العام، في مرحلة لاحقة، امر موافاة المجلس ببرنامج عمل موضوعي في ميدان السياحة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالدور الذي يستطيع ان يقوم به الاتحاد المحول في نطاق برنامج الامم المتحدة الانمائي، اشير الى ان البرنامج الانمائي هو وحده الذي يملك سلطة تقرير ما اذا كان ينبغي للاتحاد ان يعمل كوكالة منفذة ومشاركة.

٥٤ - وذكر ايضا ان بعض البلدان لا تملك منظمات سياحية قومية رسمية، وان بعض أعضاء الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية ممثلون فيه بمنظمات غير حكومية. ولذلك ينبغي العمل على عدم استبعاد مثل تلك البلدان عن عضوية المنظمة في وضعها الجديد.

٥٥ - ولا عظم الامين العام الوكيل للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، في بيان القاه امام المجلس ، ان انشاء منظمة حكومية دولية للسياحة ، وان يكن خطوة هامة ، ليس سوى جزء من برنامج تشجيع السياحة في العالم . وقال انه سوف ينبغي وضع برامج طموحة جدا لبناء المقومات الهيكلية التحتية والفوقية في البلدان المتنامية ، الامر الذي سوف يتطلب مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال العامة والخاصة على السواء ، والذي لن تظهر له آثار جلية خلال السنوات العشر القادمة . وأضاف ان السياحة مصدر هام للنقد الاجنبي كما انها مصدر قيم للعمالة بالنظر الى انطوائها على استخدام كثيف لليد العاملة . وللحصول على أكبر مردود تصميم كافة المشاريع ضمن اطار من البرمجة الشاملة . وأعرب الامين العام الوكيل عن امله في ان يدرس المجلس بالتفصيل ، في دورة مقبلة ، الدراساتتين السياحيتين المعروضتين عليه ، وهما تقرير الامين العام عن نشاطات وبرايم مجموعة مؤسسات الامم المتحدة الرامية الى انماء السياحة (E/4653) وتقرير الحلقة الدراسية الاقليمية للامم المتحدة عن انماء السياحة .

٥٦ - وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (الدورة ٤٧) اوصى فيه الجمعية العامة بان تعتمد مشروع قرار بموجبه تقوم الجمعية العامة بما يلي : تعبر عن اعتقادها بأن ثمة صيغة تتيح الوصول وصولا اسرع الى اتفاق بين الحكومات على انشاء منظمة دولية للسياحة ذات طابع حكومي دولي هي تحويل الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية الى منظمة دولية ذات طابع حكومي دولي بتتقيح نظامه الاساسي ، واقامة صلات عمل بين الاتحاد المحول والامم المتحدة عن طريق اتفاق رسمي ؛ وتحيط علما بالتوصيات الواردة في القرار ٥/الدورة ٢١ الذي اتخذته الجمعية العامة للاتحاد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦ ؛ وتوصي الدول الاعضاء في الاتحاد بتعديل نظامه الاساسي بغية اعطاء المنظمة طابعا حكوميا دوليا ؛ وتدعو تلك الدول ، وفقا لاجراءاتها الداخلية المختلفة ، الى اقرار واعتماد ذلك الاجراء ؛ وتقرر ان يصير ، بمجرد تغيير النظام الاساسي للاتحاد : (أ) عقد اتفاق بين الامم المتحدة والاتحاد المحول يقيم وثيق التعاون بين المنظميتين ويحدد دور ذلك التعاون ويعترف بالدور المركزي للاتحاد في ميدان السياحة العالمية بالتعاون مع الاجهزة القائمة في اطار الامم المتحدة ؛ (ب) قيام الاتحاد المحول بالعمل كوكالة تنفيذية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بغية مساعدته في مشاريع المساعدة التقنية والمشاريع قبل الاستثمارية في ميدان السياحة ، والنظر في تمكينه من العمل كوكالة مشتركة في البرنامج الانمائي ووكالة تنفيذية له ؛ (ج) وضع الاجراءات اللازمة لتمكين الاتحاد من ان يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات والمقترحات المتصلة بالاتفاقات الدولية في ميدان السياحة ؛ وتلتزم من الامين العام ان يعمد ، بالتعاون مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والامين العام للاتحاد الى اعداد تقرير يتضمن اقتراحات ملموسة بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لتنفيذ الاحكام المذكورة اعلاه تنفيذا تاما ، وان يقدمه الى المجلس في دورته التاسعة والاربعين .

٥٧ - واحيط المجلس علما بان كلفة اعداد التقرير المطلوب في مشروع القرار سوف تكون ٣٥٠٠ دولار تقريبا .

الفصل السادس

البحر : مخطط شامل لبرنامج موسع وطويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية*

٥٨ - حين نظر المجلس في مسألة البحر في دورته السابعة والاربعين كانت معروضة عليه (٢١) مذكرة من الامين العام (E/4672) يعلمه فيها ان المخطط الشامل لنطاق برنامج طويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية ، الذي دعا الي وضعه قرار الجمعية العامة ٢٤١٤ (الدورة ٢٣) ، سوف يعرض على اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو في دورتها السادسة التي تنعقد في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، وانه يرى من المناسب انتظار النتائج التي تنتهي اليها اللجنة المذكورة قبل تقديم التقرير الشامل الى المجلس .

٥٩ - وبعد ان وافقت اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية على المخطط ، أعال الامين العام تقرير اللجنة المذكورة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين (A/7750) والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والاربعين المستأنفة (E/4759) . ويبحث التقرير ، في قسمه الاول ، في المضمون العلمي للبرنامج الموسع للابحاث الاوقيانوغرافية من زاوية كل مشروع على حدة ، ويميز بين عدد من المشاريع ذات الاهمية الخاصة في الميادين التالية : التفاعل المتبادل بين المحيط والجو ، وقابلية المحيطات للتغير ، ومواردها الحيية ، وتلوثها ، وجيولوجيتها وجيوفيزيائها . اما في قسمه الثاني فيبحث مشكال التنفيذ العملية ، مثل التدريب والتعليم والاعلام والاجهزة والمرافق المساعدة .

٦٠ - وفي خلال المناقشة التي جرت في المجلس (٢٢) أكد عدة ممثلين على أهمية الدور

* يحمل البند ٣٢ من جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة العنوان التالي : "مسألة تخصيص قاع البحار والمحيطات وباطن ارضها ، الموجود بين تحت اعالي البحار خارج حدود الولاية القومية الحالية ، للاغراض السلمية وحدها ، واستخدام مواردها لمصلحة الانسانية : تقرير لجنة استخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية القومية في الاغراض السلمية .

(٢١) E/AC.6/SR.370-372 ؛ و E/SR.1630 .

(٢٢) E/SR.1648 .

الذي ستقوم به اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، بحكم اختصاصها ، فيما يتعلق بعلوم البحار بصورة عامة وبتنفيذ البرنامج الموسع الطويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية بصورة خاصة . ورغم أن المخطط كان مكرسا للنواحي العلمية من الابحاث الذي يجب اجراؤها في البيئة البحرية فان مثل هذه الابحاث شرط اساسي لجني اية فوائد اقتصادية من استكشاف واستغلال موارد المحيطات . وقد أكد ايضا على مسائل التلوث والتدريب والتعليم وتقديم المساعدة الى البلدان المتنامية .

٦١ - وأعرب بعض الاعضاء عن أسفهم لان المخطط لم يحدد سلما للاولويات بين مختلف المشاريع التي تضمنها ولا احتوى على تفاصيل بشأن تكاليف البرنامج الموسع وتمويله .

٦٢ - واتخذ المجلس قرارا (١٤٧٠) (الدورة ٤٧) أحاط فيه علما مع التقدير بالمخطط الشامل لنطاق البرنامج الموسع الطويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية ، واحاله الى الجمعية العامة للنظر فيه ، لافتا اهتمامها الى التعليقات والملاحظات التي ابدتها اعضاء المجلس حول الموضوع .

الفصل السابع
مسائل التنسيق

- ٠ -

الفرع الاول

تقرير الاجتماعات المشتركة المستأنفة بين لجنة
البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٦٣ - كان تقرير رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ورئيس لجنة التنسيق الادارية عن الاجتماعات المشتركة المستأنفة بين اللجنتين (E/4755 و Add.1) معروضا على المجلس في دورته السابعة والاربعين المستأنفة (٢٣). وفيه انهي الى المجلس ان اللجنتين بحثتا ، في الاجتماعات المشتركة ، مسألة اعادة تنظيم الاجهزة القائمة على تنسيق نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ضوء التقرير الخامس والثلاثين للجنة التنسيق الادارية (E/4668) والملاحظات التي ابدتها عليه لجنة البرنامج والتنسيق (٢٤) ، ومسألة دورية اجتماعاتهما المشتركة المقبلة . وقد تعدت الامين العام باسم لجنة التنسيق الادارية فزود الاجتماع المشترك بلمحة موجزة عن مقترحات اللجنة المذكورة وعن السياق الذي وضعت فيه هذه المقترحات ، كما قدم الرؤساء التنفيذيون للوكالات ايضا حات اضافية . وأظهرت المناقشات ان هناك ، بصورة عامة ، قدرا كبيرا من الاتفاق بين اللجنتين فيما يتعلق بكيفية تصور المهام التي تواجهها الامم المتحدة . وأعرب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، في معرض تلخيصه للمناقشات ، عن اعتقاده بان بيانات الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات قد أزالا كثيرا من القلق الذي ابداه أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق حول الفصل الاول من تقرير لجنة التنسيق الادارية .

٦٤ - وقد اتفقت اللجنتان على وجوب مواصلة نهج عقد الاجتماعات المشتركة

سنويا .

٦٥ - واتخذ المجلس قرارا (١٤٦٦) (الدورة ٤٧) أحاط فيه علما بالتقرير .

E/SR.1645 (٢٣)

E/4716 (٢٤) ، النبذات ٥ - ٢٥ .

الفرع الثاني

المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية

٦٦ - نظر المجلس (٢٥) ، في دورته السابعة والاربعين المستأنفة ، في طلبين للمعون بمناسبة الكوارث الطبيعية ، وهما طلب مساعدة تونس بمناسبة الفيضانات التي حدثت في هذا البلد خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ وطلب مساعدة يوغوسلافيا بمناسبة الزلزال الذي وقع في بانيا لوكا ، وقد أعرب ممثلون عد يدون عن تعاطفهم مع شعبي وحكومي البلدين المصابين ودعوا ، عطفًا على قرارى الجمعية العامة ٢٠٣٤ (الدورة ٢٠) و ٢٤٣٥ (الدورة ٢٣) ، الى تقديم المساعدة لهاتين الحكومتين .

٦٧ - وقد انتهى الامين العام المساعد للشئون المشتركة بين الوكالات الى المجلس ان الاموال الموضوعه تحت تصرف الامين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٣٥ (الدورة ٢٠) قد استنفدت ، لسوء الحظ ، فيما يتعلق بالسنة الحالية وانه قد تلقيت فعلا ، فيما يتعلق بالسنة التالية ، طلبات للمساعدة في التخطيط من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية المحتملة . وقال انه لم تعد تحت تصرف الامين العام اموال كافية تمكنه من المساهمة في اعمال الاغاثة في تونس ويوغوسلافيا ، وهو يحاول ان يجد اموالا اضافية لزيادة رأس المال المتداول ، المحدد في الوقت الحاضر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار في السنة .

٦٨ - واتخذ المجلس قرارين (١٤٦٨) (الدورة ٤٧) و (١٤٦٦) (الدورة ٤٧)) أعرب فيهما عن تعاطفه العميق مع شعبي وحكومي البلدين ؛ ودعا الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية الى تقديم مزيد من المساعدة اليهما ؛ ورجا الامين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة والمديريين التنفيذيين للبرنامج الغذائى العالمى ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائى ، ان يعمدوا ، في ضوء الموارد المتاحة لهم ، الى اخذ احتياجات حكومتى تونس ويوغوسلافيا المتعلقة بتصميم مناطقها المنوكبة بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم بشأن الخدمات التي ينبغي تقديمها الى الدول الاعضاء .

الفرع الثالث

دراسة استعراضية عامة للبرامج والنشاطات التي تضطلع بها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وجميع المؤسسات والوكالات الاخرى المتصلة بمجموعة مؤسسات الامم المتحدة، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان التعاون التقني والميادين المتصلة بذلك *

٦٩ - كان معروضا على المجلس (٢٦) ، في دورته السابعة والاربعين المستأنفة ، التقرير النهائي للجنة الموسعة للبرنامج والتنسيق (E/4748) التي انشئت بموجب القرار ٢١٨٨ (الدورة ٢١) بغية اجراء دراسة استعراضية عامة للنشاطات التنفيذية والبحثية التي تضطلع بها اسرة منظمات الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان التعاون التقني ، وتقدير التوصيات اللازمة لتحسين تلك النشاطات في ضوء الدراسة المذكورة . كما كان معروضا ايضا على المجلس عرض للنشاطات التنفيذية والبحثية التي تضطلع بها مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي (E/4744 ، الجزءان الاول والثاني) .

٧٠ - وقد قدمت اللجنة الموسعة في تقريرها عددا من التوصيات لتحسين تنظيم النشاطات الحالية ، من بينهما : (أ) توصية بانشاء لجنة جديدة للبرنامج والتنسيق ، تكون تجديدا للجنة الحالية ، لمساعدة المجلس في الاضطلاع بوظائفه التنسيقية وتتألف من واحدة وعشرين دولة وتكون مسؤولة امام المجلس وامام الجمعية العامة من خلاله (E/4748 ، النبذات ٢٠ - ٣٦) ؛ (ب) وتوصية برجاء الامين العام ان يعد تقريراً يصف مرافق الحاسبات الالكترونية الحالية والمعتزم ايجادها في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، يشمل البحث في كفايتها والطرق المعتمدة من أجل استخدامها استخداما عقلانيا والمشاكل التي يطرحها تنسيق عملياتها وما الى ذلك من مسائل (E/4748 ، النبذات ٣٧ - ٤٢) ؛ (ج) وتوصية بوجوب رجاء الامين العام ان يضمن تقريره المطلوب بموجب القرار ١٤٥٤ (الدورة ٤٧) دراسة لما في الامانات حاليا من اجهزة تقدم الخدمات الاستشارية العلمية والتقنية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، وان يعد توصيات لاعادة تنظيم هذه الاجهزة بطريقة تؤهلها للمساهمة بأكثر ما يمكن من الفعالية في اختيار الاولويات وفي تخطيط وبرمجة نشاطات الامم المتحدة (E/4748 ، النبذات ٤٣ - ٦٥) .

* البند ٤٧ من جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة .
(٢٦) E/SR.1644 ، 1645

٧١ - ووضعت اللجنة الموسعة أيضا عددا من التوصيات بشأن اجتماعات كبار موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وبشأن تعزيز ترتيبات تنسيق برامج أعمال الوكالات ، وبشأن التنسيق على مستوى كل بلد ، وبشأن تصنيف البرامج والنشاطات الموضوعية في اطار عناوين محددة (E/4748 ، النبذات ٦٦ - ٨٨) .

٧٢ - وقد ميزت اللجنة تسعا وعشرين زمرة مسن زمر المشاكل العامة ، ارفقت قائمتها بالتقرير ولكن لم يتح لها الوقت لدراستها كلها . وارفقت بالتقرير مقترحات بشأن مسألتين هـما : تأثير الولايات القومية على تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الدولية ، ومسألة استخدام ابنية مشتركة لمكاتب الامم المتحدة خارج المقر ؛ وهي مقترحات نظرت فيها اللجنة ولكنها لم تعتمد ها . والمسائل الاخرى التي تناولها التقرير تشمل التنسيق الاقليمي وتنسيق النشاطات الدولية المتعلقة بالبيئة البحرية .

٧٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨٨ (الدورة ٢١) اتخذت اللجنة الترتيبات لاعداد " صورة واضحة وشاملة للنشاطات التنفيذية والبعثية التي تضطلع بها حاليا اسرة منظمات الامم المتحدة في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي " . وقررت ان تحيل التقرير المذكور (E/4744) الجزآن الاول والثاني) الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون ان تعتمد ه ، وان يوزع التقرير على مسؤولية الامين العام . كما اتخذت اللجنة الترتيبات لاعداد كتيب عن معايير واجراءات طلب المساعدة التقنية (٢٧) .

٧٤ - وفي اثناء المناقشة اعرب اعضاء المجلس عن تأييدهم بصورة عامة لتوصيات اللجنة الموسعة . ولا حظوا ان الازدياد عجم وتشعبا في نشاطات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، قد جعل التعاون متعاطم الاهمية فيما يتصل باختيار الولايات وتجنب الازدواج وتأمين الاستخدام الافعل للموارد المتاحة . واعربوا عن الامل في ان تواصل لجنة البرنامج والتنسيق ، اذا اعيد تشكيلها ، الحوار المثمر مع ممثلي الامين العام حول مسائل البرمجة ومع ممثلي الوكالات حول مسائل التنسيق ، ذلك الحوار الذي كانت اللجنة الموسعة قد نجحت في اقامته .

٧٥ - وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (الدورة ٤٧) (احاط فيه علما بالتقرير النهائي للجنة الموسعة واحاله الى الجمعية العامة ، منبها بوجه خاص الى توصيات اللجنة المتعلقة باعادة تشكيل لجنة البرنامج والتنسيق ، ووافق على الصودرة الى المسألة المذكورة بعد دراسة الجمعية العامة للتقرير .

(٢٧) " المساعدة المتوفرة للانماء الاقتصادي والاجتماعي من مجموعة مؤسسات الامم المتحدة : دليل لمعاييرها واجراءاتها " (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.69.I.23) .

الفصل الثامن

المسائل الدستورية والتنظيمية

- ٠ -

الفرع الاول

اجراءات النظر في التقرير السنوى للمفوض السامي لشئون اللاجئين وتقرير مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

٧٦ - كان المجلس، في القرار الذي اتخذه في جلسته ١٦٣٧ (٢٨) فيما يتصل بالتدابير التي من شأنها ادخال مزيد من التنظيم في عمله (٢٩)، قد اتخذ مقررات منها رجاء الاممين العام ان يدرس هل سيكون من الممكن في المستقبل احالة تقرير المفوض السامي لشئون اللاجئين الى الجمعية العامة مباشرة بدلا من اعالته اليها عن طريق المجلس، واحالة تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة الى المجلس وحده لا الى الجمعية العامة .

٧٧ - وقد لفت الامين العام النظر، في تقرير (E/4751) الى المجلس في دورته السابعة والاربعين المستأنفة (٣٠)، اعده بالتشاور مع مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين والمدير التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، الى ان التجربة قد اثبتت ان هناك فائدة حقة من احالة بعض توصيات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية الى الجمعية العامة عن طريق المجلس، واسترعي الانتباه ايضا الى المسائل العديدة التي تثار بصدد التنسيق بين نشاطات المفوضية ونشاطات المنظمات الاخرى لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة، والى مساهمة المفوضية في اعمال لجنة التنسيق الادارية وفي المكتب الاستشارى المشترك بين الوكالات .

٧٨ - وقد اعتمد المجلس اقتراح الامين العام وقرر ان يستبقى التقرير السنوى للمفوض السامي في المستقبل في جدول اعمال الدورة الصيفية، على ان يكون مفهوما ان التقرير سيعال الى الجمعية العامة بدون مناقشة، الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك بناء على طلب صريح من واحد او اكثر من اعضاءه

(٢٨) E/SR.1637 .

(٢٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣

(A/7603 و Corr.1)، الفرع الثاني من الفصل الرابع عشر .

(٣٠) E/SR.1640 .

أو من المفوض السامي بعين اعتماد جدول الاعمال . وفي اثناء المناقشة اشار بعض الممثلين الى انه يمكن عند الضرورة اعادة النظر في الاجراء المعتمد بعد فترة اختبار .

٧٩ - وفيما يتعلق بتقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة اشار الامين العام الى ان المجلس د رح على دراسة هذا التقرير سنويا كبند مستقل في جدول اعمال دورته الصيفية ، وان الجمعية العامة ايضا تستعرض سنويا اعمال مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة لا كبند مستقل بل في مناقشة مستقلة تؤلف جزءا من دراستها لتقرير المجلس . ولما كانت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تعتمد كمال اعتماد على التبرعات الطوعية التي ترد من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقريبا ولا تعقد مؤتمرات سنوية لعقد التبرعات ، فقد اشار الامين العام الى انه قد تكون هناك بعض الفائدة في ان يستمر العمل بهذا النهج الذي يمكن جميع اعضاء الامم المتحدة من استعراض اعمال المؤسسة المذكورة بصورة منتظمة وفي مواعيد مستقلة التباعد . وسيرا مع اقتراح الامين العام ، قرر المجلس ان يوصي الجمعية العامة بان استعراض اعمال مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بشكل مناقشة مستقلة في اللجنة الثالثة يجب ان يجرى مرة كل سنتين بدلا من سنة واحدة كما هو الحال في الوقت الحاضر ، على ان يكون مفهوما انه ، بالنظر الى ان تقرير المجلس السنوي الى الجمعية العامة سوف يظل يحتوى على عرض لمناقشة المجلس لتقرير مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، فان كل عضو في الجمعية العامة سوف يبقى حرا في الرجوع اليه اثناء مناقشة تقرير المجلس .

الفرع الثاني

الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١

٨٠ - نظر المجلس ، في دورته السابعة والاربعين المستأنفة (٣١) ، في عدد من المسائل المتعلقة بالجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ الذي اعتمده مبدئيا في الدورة السابعة والاربعين على ان يعود الى النظر فيه في وقت لاحق عند الاقتضاء (٣٢) .

٨١ - وقد نظر المجلس ، بناء على طلب اللجنة التعضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (٣٣) ، في مسألة تاريخ ومكان الدورة الخامسة للجنة وقرر ان تعقد في المقر من ٢٤ شباط

(٣١) E/SR.1646 .

(٣٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والاربعون ،

(E/4735) ص ٢٠ .

(٣٣) الوثيقة A/7525/Add.3 المحالة الى المجلس بموجب الرمز E/4624/Add.2 ،

النبذة ١٥ .

(فبراير) الى ١٣ آذار (مارس) ١٩٧٠ . وفي خلال المناقشة قال اثنان من الممثلين انهما يريان انه كان ينبغي البت في المسألة لا في المجلس بل من قبل اللجنة التحضيرية ذاتها .

٨٢ - ولا دراء المجلس ان دورة لجنة مركز المرأة سوف تتداخل مع اجتماعات اللجنة الثالثة اثناء انعقاد الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ ، وللحيلولة دون هذا التداخل ، اعاد المجلس النظر في قراره السابق القاضي باجتماع لجنة مركز المرأة في جنيف في الخريف وقرر بدلا من ذلك ان تعقد الدورة في جنيف من ٢٣ آذار (مارس) الى ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ .

٨٣ - وقرر المجلس ايضا ان يعقد دورته التاسعة والاربعين في جنيف من ٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٧٠ ، على ان تسبق الدورة اجتماعات للجنة البرنامج والتنسيق في ١ تموز (يوليه) واجتماعات مشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في ٢ و ٣ تموز (يوليه) .

٨٤ - وفي الختام اقر المجلس الجدول الزمني لمؤتمرات واجتماعات عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ بشكله المعدل ، على ان يسعى الامين العام ، عن طريق لجنة المؤتمرات ، الى تأمين انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة حقوق الانسان من ٢٣ شباط (فبراير) الى ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٠ بدلا من انعقادها من ١٧ شباط (فبراير) الى ٢٣ آذار (مارس) .

الفرع الثالث

تنقيح الانظمة الداخلية للمجلس وللجانته الفنية

٨٥ - نظر المجلس (٣٤) ، في دورته السابعة والاربعين المستأنفة ، في عدد من التعديلات لنظامه الداخلي وللنظام الداخلي للجانته الفنية ، وهي تعديلات نجمت عن التدابير التي اعتمدها لتعسين تنظيم عمله (٣٥) وعن الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ الذي اقره اثناء الدورة السابعة والاربعين (٣٦) .

(٣٤) E/SR.1647

(٣٥) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٣

(A/7603 و Corr.1) ، الفرع الثاني من الفصل الرابع عشر .

(٣٦) انظر الفرع الثاني اعلاه .

٨٦ - وقرر المجلس ان يعتمد ، بصيغة مؤقتة ، مقترحات الاسين الثامن بشأن تعدد حالات الانتداب الداخلية ذات العلاقة وغيرها من التغييرات التتاليية (٣٧) ، وان يملن تنسيق المواد ٦ و ٧ و ١٤ من نظام الداخلي . كما قرر المجلس ايضا ان يعتمد ، في ضوء تجربة البرنامج الجديد للمؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٧٠ ، الى الذكر في تنقيح نظامه الداخلي في الدورة السادسة الاولى للمجلس .
١٩٧١ .

٨٧ - وقرر المجلس ايضا تعديل المادة ٢ من النظام الداخلي للجان الفنية بالاستعانة عن الاحالة الواردة في تلك المادة الى اللجنة المؤقتة لبرنامج المؤتمرات بالامانة لجنة المؤتمرات التاهية للجمعية العامة .

(٣٧) Corr. 4257 - الوثائق ٤ - ٨ .

كيفية الحصول
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الأمم المتحدة الثمن : ٥٠ سنتا امرييا (٧١ - ١٨٧٦٢
(او ما يعادلها من النقود الاخرى) كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢

Litho in United Nations, New York

Price: \$U.S. 0.50
(or equivalent in other currencies)

18762-December 1972-

Addendum to the Report of the Economic and Social Council

General Assembly, Official Records, Twenty-fourth Session, Suppl. No. 3A (A/7603/Add.1)

Digitized by UNOG Library